# كمال المطماطي

تعريف الضحية:

ولد كمال بن علي بن التوهامي المطماطي بمطماطة من ولاية قابس يوم 03 مارس 1956، درس علوم ورياضيات وتزوج من قريبته ورزق منها بابن وبنت. عمل كمساعد مهندس بفرع شركة الكهرباء والغاز بقابس، نشط في العمل النقابي في تلك الشركة ونشط أيضا في العمل السياسي ضمن حركة الاتجاه الإسلامي بمسقط راسه بمطماطة وبمدينة قابس. يصفه أفراد عائلته بانه يتميز بأخلاق طيبة ولا يجامل في الحق وصاحب مبدأ أما زملاء العمل فيصفونه بأنه كان خلوقا ومحبوبا لدى الجميع ويدافع بقوة عن حقوق العمال.

السياق: بعد اعتلاء زين العابدين بن علي سدة الحكم يوم 07 نوفمبر 1987 بدا في انتهاج سياسة انفراج مع القوى السياسية انتهت بانتخابات عامة يوم 2 افريل 1989. كانت انتخابات أفريل 1989 منعرجا حادا لسياسة البلاد واتخذ على إثره قرارا بالانفراد التام بالسلطة وخنق كل نفس معارض مهما كان مصدره. انطلقت أشرس حملة عرفتها الحركة الإسلامية منذ انبعاثها. بدات الهجمة اوائل 1990بايقاف بعض القياديين صلب تلك الحركة مثل منصف بن سالم و محاكمتهم وتلتها ايقافات لقياديين اخرين و اخذت الحملة نسقا تصاعديا محموما اذ لم يكتفِ النظام بالايقافات الجماعية و اعتماد التعذيب و سوء المعاملة داخل مراكز الامن و مقر وزارة الداخلية و السجون و تلفيق التهم و افتعال المحاضر و المحاكمات الصورية بل بلغ به الامر انتهاج القتل أداة قصوى للمواجهة سواء الإصابة بالرصاص اثناء الاحتجاجات مثل الطيب الخماسي يوم 07 سبتمبر 1990 و صلاح الدين باباي يوم 1991/01/15 مبروك الزمزمي يوم 26 افريل1991 وغيرهم. والتعذيب داخل مراكز الامن وبالسجون مما أدى لوفاة عبد العزيز المحواشي يوم 26 افريل 1991 وعبد الرؤوف العريبي يوم 11 ماي 1991 وعامر دقاش يوم 11 جوان 1991 وعبد الواحد العبيدلي يوم 1991/06/19 وغيرهم كثير. وفي هذا السياق، توفي كمال المطماطي بمنطقة الأمن بقابس يوم 1991/10/07 وتزامن ذلك مع وفاة فيصل بركات يوم 1991/10/08 بنابل تحت وطأة التعذيب بنفس المركز الذي شهد يوم 1991/10/27 وفاة الشماخي في نفس الظروف تقريبا.

الوقائع:

يوم الثلاثاء 07 أكتوبر 1991 بعيد منتصف النهار قدم أعوان الامن الى مكتب مدير فرع شركة الكهرباء والغاز بقابس وقبضوا على كمال الذي كان خارجا من بيت الوضوء قرب مكتب المدير واقتادوه بالقوة الى الطريق العام واركبوه سيارة رينو اكسبرس بيضاء. وتحولوا به مباشرة الى مكاتب المصلحة المختصة داخل مقر منطقة الشرطة بقابس. بمجرد وصوله تداول أعوان الامن بالمصلحة المختصة على ضرب كمال بقوة وعنف على مختلف انحاء الجسم فأغمي عليه نتيجة كسور لحقته بيديه. وقد عاين أحد الموقوفين، وكان طبيبا، تلك الكسور لما طلب منه فحصه في المرة الأولى وأعلمهم بها لكن أصر الاعوان على مواصلة التنكيل به ساخرين بالقول «أفلام عنا منها برشة" مواصلين ضربه بعصا بقوة ووحشية فسقط مغشيا عليه وفارق الحياة نتيجة ذلك. وقد طلب الاعوان مجددا من الطبيب الموقوف فحصه بالقول "ايجا يا طبيب شوفه" فجس نبضه وتحقق من وفاته لحظتها صاح "مات مات". فقام الاعوان بسحب الجثة الى خارج المكتب. وقد اوهموا الموقوفين مع كمال حين افتقدوه انه تم نقله لمقر وزارة الداخلية لمواصلة البحث معه. وان معاملة الاعوان انقلبت نحوهم في الحين من النقيض الى النقيض وانقطع تعذيبهم طيلة الثلاثة أشهر التي امضوها هناك رهن الإيقاف.

وجاء على لسان الأمنيين انهم تولوا نقل جثة الضحية الى تونس في ليلتها بأمر من رئيس المصلحة الذي تلقى امرا مباشرا في ذلك من رئيسهم بوزارة الداخلية. وانهم اوصلوا جثة كمال لمستشفى قوات الامن الداخلي بالمرسى

وسلموه لشخصين هناك وانهم تحولوا مباشرة الى مقر وزارة الداخلية بتونس واعلموا رئيسهم بإتمام المهمة ورجعوا لمدينة قابس.

<u>النتائج:</u>

في اليوم الموالي لوفاة كمال تحولت عائلته الى منطقة الشرطة بقابس للسؤال عن مصير ابنها ظنا منها انه مازال موقوفا هناك وعوض ان تعلمهم السلطات بحقيقة الامر اجابتهم بأنه لم يوقف وأنه ليس بالمقر الأمني وأصر الامنيون على انكار وجوده لديهم رغم ان الزوجة شاهدت بأم عينها اسم كمال المطماطي ضمن قائمة الموقوفين بدفتر الإيقاف لكن لم تتحصل على أي معلومة حول مصير زوجها وتواصل هذا الانكار طيلة الأشهر والاعوام وكانت العائلة تبحث عن ابنها بأماكن الاحتجاز والسجون والمستشفيات او حتى الثكنات العسكرية بمختلف انحاء الجمهورية دون جدوى و اتصلت بمسؤولي وزارة الداخلية والسلطات القضائية ورئاسة الجمهورية الا أنها لم تظفر بأي معلومة عن مصير ابنها.

وبوفاة كمال عانت العائلة الامرين اذ كان هو عائلها الوحيد فالسلطات الأمنية ضيقت عليهم وحاصرتهم وشددت عليهم المراقبة وكلما قام شخص بمساعدة العائلة الا ونكلت به وانقطع أبناؤه عن الدراسة وأصيب جل افراد العائلة بأمراض نفسية.

بعد الثورة فك الحصار على العائلة التي تقدمت بشكاية لوكيل الجمهورية بقابس وتعهد حاكم التحقيق بالبحث واستمع للشهود الذين ذكروا حقيقة إيقاف كمال وطريقة تعذيبه ووفاته بمركز الإيقاف. كما ان الأمنيين اعترفوا بالتعذيب وبوفاة كمال نتيجة ذلك وتسليمهم الجثة لمستشفى قوات الامن الداخلي بالمرسى. لكن حاكم التحقيق حفظ تهم قتل نفس بشرية عمدا والتعذيب الناجم عنه الموت وحجز شخص دون اذن قانوني تبعه التعذيب في حق الأعوان لانقضاء الدعوى بمرور الزمن. ورغم نقض دائرة الاتهام بمحكمة الاستئناف بقابس بتاريخ 21 ماي 2013 قرار حاكم التحقيق واحالتها الاعوان على المحكمة لأجل تلك التهم فان محكمة التعقيب رأت ان تلك التهم قد سقطت بمرور الزمن ولا يمكن التتبع بعد ذلك وهو نفس الراي الذي ذهبت اليه بقية المحاكم التي نظرت سنة 2016 في ملف المتهمين الذين لم يقوموا بالتعقيب، علما وأن هذا الموقف لا ينسجم قانونا مع احكام الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري التي صادقت عليها الدولة التونسية في 19 فيفري 2011 والتي تحرم الاختفاء القسري في جميع الظروف وتعرفه بأنه الاحتجاز او الاعتقال او الاختطاف على ايدي موظفي الدولة ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصيره أو مكان وجوده مما يحرمه من الحقوق التي يقرها له القانون.